عدم سهوالنبي (ص) ص: ١٥

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر و أعن برحمتك الحمد لله الذى اصطفى محمدا لرسالته و اختاره على علم للأداء عنه و فضله على كافة خليقته و جعله قدوة فى الدين و رحمة للعالمين و عصمة من الزلات و برأه من السيئات و حرسه من الشبهات و أكمل له الفضل و رفعه فى أعلى الدرجات ص الذين بمودتهم تتم الصالحات و سلم. و بعد فقد وقفت أيها الأخ وفقك الله لمياسير الأمور و وقانا و إياك المحذور على ما كتبت به فى معنى ما وجدته لبعض مشايخك

عدمسهوالنبي (ص) ص: ۱۸

بسنده إلى الحسن بن محبوب عن الرباطى عن سعيد الأعرج عن أبى عبد الله جعفر بن محمد ع فيما يضاف إلى النبى ص من السهو فى الصلاة و النوم عنها حتى خرج وقتها. فإن الشيخ الذى ذكرته زعم أن الغلاة تنكر ذلك و تقول لو جاز

عدم سهوالنبي (ص) ص: ١٩

أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ لأن الصلاة عليه فريضة كما أن التبليغ عليه فريضة. فرد هذا القول بأن قال لا يلزمنا ذلك من قبل أن جميع الأحوال المشتركة يقع على النبى ما يقع على غيره منها و هو متعبد بالصلاة كغيره من أمته و ليس من سواه بنبى و الحالة التي اختص بها هي النبوة و التبليغ من شرائطها فلا يجوز أن يقع عليه في التبليغ سهو و الصلاة عبادة مشتركة و بهذا تثبت له العبودية على زعمه و بإثبات النوم عن خدمة ربه عز اسمه من غير إرادة له و قصد إليه نفي الربوبية عنه بأن الذي لا تأخذه سنة و لا نوم هو الله الحي القيوم. و قال سهو النبي ليس كسهونا لأن سهوه من الله و إنما أسهاه ليعلم أنه مخلوق بشر لا يتخذ ربا معبودا من دونه و ليعلم الناس بسهوه حكم السهو متى سهوا. قال و سهونا هو من الشيطان و ليس للشيطان على النبي و الأثمة سلطان إنّما سلطانه على الذين يَتوَلّونه و الّذين هُمْ بِهِ مُشْرِكُون و على من تبعه من الغاوين. قال و الدافعون لسهو النبي دعواهم أنه لم يك من الصحابة من يقال له ذو اليدين دعوى باطلة لأن الرجل معروف و هو أبو محمد عمير بن عبد عمر و المعروف بذى اليدين فقد نقل عنه المخالف و المؤالف.

عدم سهوالنبي (ص) ص: ۲۰

قال و قد أخرجت عنه أخبارا في كتاب وصف قتال القاسطين بصفين. و لو جاز رد الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز رد جميع الأخبار و في ردها إبطال الدين و الشريعة و سألت أعزك الله بطاعته أن أثبت لك ما عندى فيما حكيته عن هذا الرجل و أبين عن الحق في معناه و أنا مجيبك إلى ذلك و الله الموفق للصواب. اعلم أن الذى حكيت عنه ما حكيت مما قد أثبتناه قد تكلف ما ليس من شأنه فأبدى بذلك عن نقصه في العلم و عجزه و لو كان ممن وفق لرشده لما تعرض لما لا يحسنه و لا هو من صناعته و لا يهتدى إلى معرفة طريقه لكن الهوى مود لصاحبه نعوذ بالله من سلب التوفيق و نسأله العصمة من الضلال و نستهديه في سلوك منهج الحق و واضح الطريق بمنه. الحديث الذى روته الناصبة و المقلدة من الشيعة أن النبي ص سها في صلاته فسلم في ركعتين ناسيا فلما نبه على غلطه فيما صنع أضاف إليها ركعتين ثم سجد سجدتي السهو من أخبار

عدمسهوالنبي(ص) ص: ٢١

الآحاد التي لا تثمر علما و لا توجب عملا و من عمل على شيء منها فعلى الظن يعتمد في عمله بها دون اليقين و قد نهى الله تعالى عن العمل على الظن في الدين و حذر من القول فيه بغير علم و يقين. فقال و أنْ تَقُولُوا عَلَى الله ما لا تَعْلَمُونَ. و قال إِلّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ. و قال و لا تَقْفُ ما لَيْس َ لَک به عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ و الْبَصر و الْفُؤادَ كُلُّ أُولِئِک كان عَنْهُ مَسْؤلًا. و قال و ما يَتَّبعُ أكْثرُهُمْ إِلّا ظنَّا إِنَّ الظَّنَّ لا يُعْنِى مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً. و قال إِنْ يَتَّبعُونَ إِلّا الظَّنَّ وَ إِنْ هُمْ إِلّا يَخْرُصُونَ. و من أمثال ذلك في القرآن مما يتضمن الوعيد على القول في دين الله

عدمسهوالنبي (ص) ص: ٢٢

بغير علم و الذم و التهديد لمن عمل فيه بالظن و اللوم له على ذلك و الخبر عنه بأنه مخالف الحق فيما استعمله في الشرع و الدين. و إذا كان الخبر بأن النبي ص سها من أخبار الآحاد التي من عمل عليها كان بالظن عاملا حرم الاعتقاد بصحته و لم يجز القطع به و وجب العدول عنه إلى ما يقتضيه اليقين من كماله ع و عصمته و حراسه الله تعالى له من الخطإ في عمله و التوفيق له فيما قال و عمل به من شريعته و في هذا القدر كفاية في إبطال مذهب من حكم على النبي ع بالسهو في صلاته و بيان غلطه فيما تعلق به من الشبهات في ضلالته

على أنهم قد اختلفوا في الصلاة التي زعموا أنه ع سها فيها فقال بعضهم هي الظهر و قال بعض آخر منهم بل كانت عشاء الآخرة. و اختلافهم في الصلاة و وقتها دليل على وهن الحديث و حجة في سقوطه و وجوب ترك العمل به و إطراحه. على أن في الخبر نفسه ما يدل على اختلاقه و هو

ما رووه من أن ذا

عدم سهوالنبي (ص) ص: ٢٣

اليدين قال للنبي ع لما سلم في الركعتين الأولتين من الصلاة الرباعية أ قصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال على ما زعموا كل ذلك لم يكن

فنفى ص أن تكون الصلاة قصرت و نفى أن يكون قد سها فيها. فليس يجوز عندنا و عند الحشوية المجيزين عليه السهو أن يكذب النبى ع متعمدا و لا ساهيا و إذا كان قد أخبر أنه لم يسه و كان صادقا فى خبره فقد ثبت كذب من أضاف إليه السهو و وضح بطلان دعواه فى ذلك بلا ارتياب

فصل

و قد تأول بعضهم ما حكوه عنه من قوله كل ذلك لم يكن على ما يخرجه عن الكذب مع سهوه في الصلاة بأن قالوا إنه ع نفى أن يكون وقع الأمران معا يريد أنه لم يجتمع قصر الصلاة و السهو بل حصل أحدهما و وقع. و هذا باطل من وجهين أحدهما أنه لو كان أراد ذلك لم يكن جوابا عن السؤال و الجواب عن غير السؤال لغو لا يجوز وقوعه من النبي ص. و الثاني أنه لو كان كما ادعوه لكان ع ذاكرا به على

عدم سهوالنبي (ص) ص: ۲۴

غير اشتباه في معناه لأنه قد أحاط علما بأن أحد الشيئين كان دون صاحبه و لو كان كذلك لارتفع السهو الذي ادعوه و كانت دعواهم له باطلهٔ بلا ارتياب و لم يكن أيضا مع تحقيقه وجود أحد الأمرين معنى لمسألته حين سأل عن قول ذي اليدين هل هو على ما قال أو على غير ما قال لأن هذا السؤال يدل على اشتباه الأمر عليه فيما ادعاه ذو اليدين و لا يصح وقوع مثله من متيقن لما كان في الحال

فصل

و مما يدل على بطلان الحديث أيضا اختلافهم في جبران الصلاة التي ادعوا السهو فيها

و البناء على ما مضى منها أو الإعادة لها. فأهل العراق يقولون إنه أعاد الصلاة لأنه تكلم فيها و الكلام في الصلاة يوجب الإعادة عندهم. و أهل الحجاز و من مال إلى قولهم يزعمون أنه بنى على ما مضى و لم يعد شيئا قد تقضى و سجد لسهوه سجدتين. و من تعلق بهذا الحديث من الشيعة يذهب فيه إلى مذهب أهل العراق لأنه متضمن كلام النبي ع في الصلاة عمدا و التفاته عن القبلة إلى من خلفه و سؤاله عن حقيقة ما جرى و لا يختلف فقهاؤهم في أن ذلك يوجب الإعادة. و الحديث يتضمن أن النبي ع بنى على ما مضى و لم يعد. و هذا الاختلاف الذي ذكرناه في هذا الحديث أدل دليل على بطلانه و أوضح حجة في وضعه و اختلاقه

عدم سهوالنبي (ص) ص: ٢٥

فصل

على أن الرواية له من طريقى الخاصة و العامة كالرواية من الطريقين معا أن النبى ص سها فى صلاة الفجر و كان قد قرأ فى الأولة منهما سورة النجم حتى انتهى إلى قوله أ فرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَ الْعُزَّى وَ مَناة الثَّالِثَة اللَّاخْرى فألقى الشيطان على لسانه تلك الغرانيق العلى و إن شفاعتهن لترتجى ثم تنبه على سهوه فخر ساجدا فسجد المسلمون و كان سجودهم اقتداء به و أما المشركون فكان سجودهم سرورا بدخوله معهم فى دينهم. قالوا و فى ذلك أنزل الله تعالى و ما أرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَ لا نَبِي ً إِلَّا إِذَا تَمَنَى الشَّيْطانُ فِى أُمْنِيَّتِهِ يعنون فى قراءته و استشهدوا على ذلك ببيت من الشعر و هو

تمنی کتاب الله یتلوه قائما و أصبح ضمانا و قد فاز قاریا

عدم سهوالنبي (ص) ص: ۲۶

فصل

و ليس حديث سهو النبى ص فى الصلاة أشهر فى الفريقين من روايتهم أن يونس ع ظن أن الله تعالى يعجز عن الظفر به و لا يقدر على التضييق عليه و تأولوا قوله تعالى فظَن أن لَن نقدر على ما رووه و اعتقدوه فيه. و فى أكثر رواياتهم أن داود ع هوى امرأة أوريا بن حنان فاحتال فى قتله ثم نقلها إليه. و روايتهم أن يوسف بن يعقوب عهم بالزناء و عزم عليه و غير ذلك من أمثاله. و من رواياتهم التشبيه لله تعالى بخلقه و التجوير له فى حكمه.

عدم سهوالنبي (ص) ص: ۲۷

فيجب على الشيخ الذى حكيت أيها الأخ عنه أن يدين الله بكل ما تضمنته هذه الروايات ليخرج بذلك عن الغلو على ما ادعاه فإن دان بها خرج عن التوحيد و الشرع و إن ردها ناقض في اعتلاله و إن كان ممن لا يحسن المناقضة لضعف بصيرته و الله نسأل التوفيق

فصل

و الخبر المروى أيضا من نوم النبى ع عن صلاة الصبح من جنس الخبر عن سهوه فى الصلاة و إنه من أخبار الآحاد التى لا توجب علما و لا عملا و من عمل عليه فعلى الظن يعتمد فى ذلك دون اليقين و قد سلف قولنا فى نظير ذلك بما يغنى عن إعادته فى هذا الباب. مع أنه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق لأنهم لا يختلفون فى أنه من فاتته صلاة فريضة فعليه أن يقضيها أى وقت ذكرها من ليل أو نهار ما لم يكن الوقت مضيقا لصلاة فريضة حاضرة.

عدم سهوالنبي (ص) ص: ۲۸

و إذا حرم على الإنسان أن يؤدى فريضة قد دخل وقتها ليقضى فرضا قد فاته كان حظر النوافل عليه قبل قضاء ما فاته من الفرض أولى. هذا مع الرواية

عن النبي ع أنه قال لا صلاة لمن عليه صلاة

يريد أنه لا نافلة لمن عليه فريضة

فصل

و لسنا ننكر بأن يغلب النوم الأنبياء ع فى أوقات الصلوات حتى تخرج فيقضوها بعد ذلك و ليس عليهم فى ذلك عيب و لا نقص لأنه ليس ينفك بشر من غلبة النوم و لأن النائم لا عيب عليه. و ليس كذلك السهو لأنه نقص عن الكمال فى الإنسان و هو عيب يختص به من اعتراه. و قد يكون من فعل الساهى تارة كما يكون من فعل غيره و النوم لا يكون إلا من فعل الله تعالى و ليس من مقدور العباد على حال و لو كان من مقدورهم لم يتعلق به نقص و عيب لصاحبه لعمومه جميع البشر و ليس كذلك السهو لأنه يمكن التحرز منه. و لأنا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يودعوا أموالهم و أسرارهم ذوى السهو و النسيان و لا يمتنعون من إيداع ذلك من يغلبه النوم أحيانا كما لا يمتنعون من إيداع ذلك من يغلبه النوم أحيانا كما لا يمتنعون من إيداعه من يعتريه الأمراض و الأسقام. و وجدنا الفقهاء يطرحون ما يرويه ذوو

السهو من الحديث إلا أن يشركهم فيه غيرهم من ذوى التيقظ و الفطنة و الذكاء و الحصافة. فعلم فرق ما بين السهو و النوم بما ذكرناه.

عدم سهوالنبي (ص) ص: ٢٩

و لو جاز أن يسهو النبي ع في صلاته و هو قدوهٔ فيها حتى يسلم قبل تمامها و ينصرف عنها قبل كمالها و يشهد الناس ذلك فيه و يحيطوا به علما من جهته لجاز أن يسهو في الصيام حتى يأكل و يشرب نهارا في رمضان بين أصحابه و هم يشاهدونه و يستدركون عليه الغلط و ينبهونه عليه بالتوقيف على ما جناه. و لجاز أن يجامع النساء في شهر رمضان نهارا و لم يؤمن عليه السهو في مثل ذلك حتى يطأ المحرمات عليه من النساء و هو ساه في ذلك ظان أنهم أزواجه و يتعدى من ذلك إلى وطي ذوات المحارم ساهيا. و يسهو في الزكاة فيؤخرها عن وقتها و يؤديها إلى غير أهلها ساهيا و يخرج منها بعض المستحق عليه ناسيا. و يسهو في الحج حتى يجامع في الإحرام و يسعى قبل الطواف و لا يحيط علما بكيفية رمى الجمار و يتعدى من ذلك إلى السهو في كل أعمال الشريعة حتى يقلبها عن حدودها و يضيعها في أوقاتها و يأتي بها على غير حقائقها و لم ينكر أن يسهو عن تحريم الخمر فيشربها ناسيا أو يظنها شرابا حلالا ثم يتيقظ بعد ذلك لما هي عليه من صفتها و لم ينكر أن يسهو فيما يخبر به عن نفسه و عن غيره ممن ليس بربه بعد أن يكون مغصوبا في الأداء. و تكون العلة في جواز ذلك كله أنها عبادة مشتركة بينه و بين أمته كما كانت الصلاة عبادة مشتركة بينهم حسب اعتلال الرجل الذي ذكرت أيها الأخ عنه ما ذكرت من اعتلاله و يكون أيضا ذلك لإعلام الخلق أنه مخلوق ليس بقديم معبود. و ليكون حجهٔ على الغلاة الذين اتخذوه ربا. و هذا أيضا سببا لتعليم الخلق أحكام السهو في جميع ما عددناه من الشريعة كما كان سببا في تعليم الخلق حكم السهو في الصلاة

عدم سهوالنبي (ص) ص: ۳۰

و هذا ما لا يذهب إليه مسلم و لا ملى و لا موحد و لا يجيزه على التقدير في النبوة ملحد و هو لازم لمن حكيت عنه ما حكيت فيما أفتى به من سهو النبي ع و اعتل به و دال على ضعف عقله و سوء اختياره و فساد تخيله. و ينبغى أن يكون كل من منع السهو على النبي ع في جميع ما عددناه من الشرع غاليا كما زعم المتهور في مقاله أن النافي عن النبي ع السهو غال خارج عن حد الاقتصاد. و كفي بمن صار إلى هذا المقال خزيا

ثم من العجب حكمه على أن سهو النبي ع من الله و سهو من سواه من أمته و كافة البشر من غيرهم من الشيطان بغير علم فيما ادعاه و لا حجة و لا شبهة يتعلق بها أحد من العقلاء اللهم إلا أن يدعى الوحى فى ذلك و يبين به ضعف عقله لكافة الألباء. ثم العجب من قوله أن سهو النبي ع من الله دون الشيطان لأنه ليس للشيطان على النبي ع سلطان و إنما زعم أن سلطانه على الذين يتولونه و الذين هم به مشركون و على من اتبعه ثم هو يقول إن هذا السهو الذي من الشيطان يعم جميع البشر الأنبياء و الأئمة فكلهم أولياء الشيطان و إنهم غاوون إذ كان للشيطان عليهم سلطان و كان سهوهم منه دون الرحمن و من لم يتيقظ لجهله في هذا الباب كان في عداد الأموات عدم سهوالنبي (ص) ص : ٣١

فصل

فأما قول الرجل المذكور أن ذا اليدين معروف و أنه يقال له أبو محمد عمير بن عبد عمرو و قد روى عنه الناس. فليس الأمر كما ذكر و قد عرفه بما يدفع معرفته من تكنيته و تسميته بغير معروف بذلك و لو أنه يعرف بذى اليدين لكان أولى من تعريفه بتسميته بعمير. فإن المنكر له يقول من ذو اليدين و من هو عمير و من هو ابن عبد عمرو و هذا كله مجهول غير معروف و دعواه أنه قد روى الناس عنه دعوى لا برهان عليها و ما وجدنا في أصول الفقهاء و لا الرواة حديثا عن هذا الرجل و لا ذكرا له. و لو كان معروفا كمعاذ بن جبل و عبد الله بن مسعود و أبى هريرة و أمثالهم لكان ما تفرد به غير معمول عليه لما ذكرناه من سقوط العمل بأخبار الآحاد فكيف و قد بينا أن الرجل مجهول غير معروف و الخبر متناقض باطل بما لا شبهة فيه عند العقلاء. و من العجب بعد هذا كله أن خبر ذى اليدين يتضمن أن النبى ص سها فلم يشعر بسهوه أحد من المصلين معه من بنى خبر ذى اليدين يتضمن أن النبى ص سها فلم يشعر بسهوه أحد من المصلين معه من بنى هاشم و المهاجرين و الأنصار و وجوه الصحابة و سراة الناس و لا فطن لذلك و عرفه إلا ذو اليدين المجهول الذى لا يعرفه أحد و لعله من بعض الأعراب. أو شعر القوم به فلم ينبهه أحد منهم على غلطه و لا رأى صلاح

عدم سهوالنبي (ص) ص: ٣٢

الدين و الدنيا بذكر ذلك له إلا المجهول من الناس. ثم لم يستشهد على صحة قول ذى الدين و الدنيا بذكر ذلك له إلا أبا بكر و عمر فإنه سألهما عما ذكره ذو اليدين يعتمد

قولهما فيه و لم يثق بغيرهما في ذلك و لا سكن إلى أحد سواهما في معناه. و إن شيعيا يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي ع بالغلط و النقص و ارتفاع العصمة عنه من العناد لناقص العقل ضعيف الرأى قريب إلى ذوى الآفات المسقطة عنهم التكليف. و الله المستعان و هو حسبنا و نعم الوكيل. تم جواب أهل الحائر على ساكنه السلام فيما سألوا عنه من سهو النبي ص في الصلاة بحمد لله و منه و صلى الله على محمد و اله و سلم